الإعراب من الوجهة الوظيفية ..

❑ د. محمد عبدو فلفل *

مدخل

من المسلم به أن من واجب النظرية العلمية استقصاء مظاهر المادة التي تعنى بدراستها والعمل على استقرائها، وتصنيفها وفق أصول يرتئيها أصحاب النظرية، ومن ثم بيان الأصول التي تقوم عليها هذه المادة أو تعمل على أساسها، وذلك لبيان مدى استجابة طبيعة المادة موضوع الدرس للتقنين أو التقعيد المطلق، أو الشامل، ولبيان أسباب عدم انصياع بعض معطيات هذه المادة لما يسير عليه جمهورها من الأصول والمبادئ العامة، أي أن أس النظرية العلمية استقراء للمادة التي تدرسها، ووصف لها وتفسير لآلية عملها وبيان لعلل وجودها على نحو دون غيره، وهو ما كان في الأعم الأغلب من أئمة العربية في درسهم للغة العربية، فلم يكن غرضهم فقط وضع القواعد والأحكام التي تحكم عمل اللغة العربية، بل عملوا منذ وقت مبكر(1) على تفسير آلية عمل الظاهرة اللغوية، ما اطرد منها فقيس عليه، وما شذَّ، فحفظ، ولم يقس عليه،

ومما لا شك فيه أن الاجتهاد الشخصي القائم على الاستقصاء والتصنيف والتفسير والتعليل والمفاضلة بين الأمور والاختيار العلمي المدلَّل هو ما يقوم عليه، أو ما ينبغي أن يقوم عليه البحث العلمي عامة، والعلوم الإنسانية خاصة، لذا من الطبيعي أن يظل باب الاجتهاد بهذا المفهوم، وبتلك الأبعاد مفتوحاً أمام المعنيين على مر الأيام، مما يجعلهم يشعرون بأن من الطبيعي أيضاً معاودة القول في مختلف أبواب علوم العربية، وفي هذا السياق تأتي مراجعاتنا للإعراب مفهوماً ووظيفة في النظرية النحوية العربية، وذلك على النحو التالي:

* [illegible]

أولاً: الإعراب؛ مفاهيم ودلالات.

يبدو أن مصطلح الإعراب في النظرية النحوية العربية يدل في استعمال الأئمة على ثلاثة مفاهيم، أولها وأظهرها العلامة الإعرابية التي في أواخر الكلم المعرب، وثانيها محكوم بهذا المفهوم إلى حد ما، ولكنه أوسع دلالة، وذلك على نحو يشمل التحليل النحوي الإعرابي للتركيب العربي بما في ذلك العلامة الإعرابية في الكلم المعرب، والتقديم والتأخير والحذف والذكر والمطابقة، وغير ذلك من أحكام التراكيب النحوية، وثالث مفهومات مصطلح الإعراب وأقلها شيوعاً هو استعماله بمعنى العلوم المعنية بدراسة العربية ابتداء بالصوت، ومروراً بالبنية الصرفية والمعجمية للغة وانتهاء بالتركيب النحوي العربي ومختلف تجلياته الأسلوبية، وفيما يلي جلاء لمختلف هذه المفاهيم لمصطلح الإعراب في استعمال أئمة العربية.

1 ــ الإعراب بمعنى العلامة الإعرابية.

أوضح مفهومات مصطلح الإعراب، وأكثرها شيوعاً دلالته على العلامة الإعرابية الظاهرة على أواخر الكلم المعرب، والمتغيرة بتغير العلاقات التركيبية التي تحكم علاقة الكلمة بغيرها في التركيب النحوي، فقد نصوا على أن(الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل)(2) وعلى أن(الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها)(3) فالإعراب(دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك)(4) وهو(الحركات المبينة عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعراباً)(5)

2 ــ الإعراب بمعنى التحليل النحوي الإعرابي.

يستعمل مصطلح الإعراب مقصوداً به التحليل النحوي الإعرابي غير المقصور على تفسير العلامة الإعرابية للكلمة، بل يتعدى ذلك إلى بيان وظائف مختلف مفردات التركيب النحوي وفق ضوابط مخصوصة من حذف وذكر ومطابقة، وتقديم وتأخير وغير ذلك، وهو ما يعرف عند بعضهم بالإعراب النحوي(6) الذي وردت بعض معالمه لدى ابن فارس في قوله(الإعراب هو الفارق بين المعاني)(7) وبه(يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيزَ فاعل من مفعول، ولا نعت من توكيد)(8) فالملاحظ أن (مدلول الإعراب في نص ابن فارس أوسع من دلالة العلامة الإعرابية، لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التوكيد)(9) مما يشي بأن مصطلح الإعراب عند الأئمة تجاوز مفهوم الظاهرة الصوتية ليشمل التحليل النحوي للتركيب اللغوي، وهذا واضح بجلاء، لا غموض فيه لدى ابن جني في (باب في الفرق بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى) من كتابه الخصائص حيث قال في تحليل قولهم (أنت ظالمٌ إن فعلتَ) (ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهمَ أن " أنت ظالم " جوابٌ مقدمٌ، ومعاذَ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله " أنت ظالم " دالٌ على الجواب، وسادٌّ مسدَّه، فأما أن يكون جواباً فلا)(10) فما ذكره ابن جني هنا تحت مصطلح الإعراب إنما يتمثل بتقدير جواب محذوف للشرط لدلالة ما تقدم عليه، مما يعني بوضوح أنه إنما يقصد بمصطلح الإعراب التحليلَ النحوي للتركيب اللغوي، وهو ما يؤكده ويوضحه قوله في الباب نفسه(ألا تراك تفسر نحو قولهم " ضربت زيداً سوطاً " أن معناه "ضربت زيداً ضربة بسوط " وهو لا شك كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف مضاف، أي: ضربته ضربة سوطٍ، ثم حذف الضربة على عبرة حذف المضاف، ولو ذهبت تتأول ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه ضربةً بسوط، كما كان معناه

كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حروف الجر.... وقد غُنِيْتَ عن ذلك كله بقولك: إنه على حذف مضاف، أي ضربة سوطٍ، فهذا لعمري معناه، فأما طرق إعرابه وتقديره فحذف المضاف)(11).

والذي يفهم من كلام ابن جني في هذا الباب أمران؛ أولهما استعماله لمصطلح الإعراب بمعنى التحليل النحوي للتركيب اللغوي، وهي دلالة شُغِل بها إذن هذا المصطلح في الدرس النحوي، وهو ما أشار إليه غير واحد من الدارسين(12)، أما الأمر الثاني الذي يفهم مما جاء لدى ابن جني في هذا الباب فهو أن الإعراب بمعنى التحليل النحوي للتركيب اللغوي، لا يكون دائماً لتوضيح المعنى، وهو ما سنتناوله بمزيد من التوضيح والعناية فيما سيأتي عند ما ننظر إلى الإعراب بهذا المفهوم نظرة وظيفية.

3 ـ الإعراب بمعنى النحو.

نقف عند بعض الأئمة على استعمال مصطلح الإعراب مقصودا به النحو عامة، ومن ذلك قول الزجاجي(337هـ) (يسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً سماعاً، لأن الغرض طلب علم واحد)(13) وربما قصد بعضهم بالإعراب مختلف علوم العربية المعنية بالتركيب اللغوي العربي، ولا سيما النحو، وهو ما يرجِّح فهمه إلى حد ما من تسمية ابن جني لأحد كتبه بـ(سر صناعة الإعراب) فقد تناول ابن جني في هذا الكتاب الذي سماه هذه التسمية(حروف العربية التسعة والعشرين، فدرسها دراسة صوتية تصريفية، وعرض في ثنايا الأبواب مسائل نحوية كثيرة، وفي أثناء ذلك كان يشرح بعض قضايا اللغة كالاشتقاق، وقد جاء كتابه جامعاً لعلم التصريف ما عدا الإدغام..وفي بحثه لكل حرف من حروف المعجم كان المؤلف يدرسه من حيث الأصالة والزيادة والإبدال والإعلال)(14) إلى غير ذلك من القضايا الصرفية التي حملت معالجة ابن جني لها في هذا الكتاب عنوانه (سر صناعة الإعراب) محقق هذا الكتاب على القول في معرض تحليله لدلالة هذا العنوان(لم يكن المؤلف يعني بـ" صناعة الإعراب" إلا صناعة الكلم، أي ما يحدث فيها من الإعلال والإبدال، ومتى يكون الحرف أصلياً، ومتى يحكم بزيادته، ومتى يجب حذفه، ونحو ذلك من مسائل التصريف)(15) والذي أميل إليه قول الدكتور محمد أسعد طلس في هذا الصدد (لعل ابن جني كان يرى أن الإعراب اسم يشمل الإعراب وغيره، وبذلك جوز لنفسه إطلاق هذه التسمية على كتابه الواسع)(16) والذي يؤنس بقول هذا الدارس أن مصطلح الإعراب استعمل بمعنى النحو عامة كما سنرى، وأن ابن جني يقصد أحياناً بمصطلح النحو مختلف علوم اللغة، فقد عرف النحو في باب القول على النحو من كتابه الخصائص بأنه (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها)(17) ولا شك أن النحو بالمفهوم التركيبي الضيق والمعهود في أوساطنا التعليمية ليس كفيلاً وحده بتعلم العربية، مما يؤيد توسع مفهوم مصطلح النحو في هذا السياق عند ابن جني ليشمل مختلف مستويات دراسة اللغة ابتداء من الصوت ومروراً بالكلمة صرفياً ومعجمياً وانتهاء بالتركيب بنية وأسلوباً وغير ذلك مما يمكن من إتقان العربية. وهو أحد مفهومي مصطلح النحو عند بعض السلف(18).

وأزعم في ضوء ذلك أن مصطلح الإعراب في عبارة (سر صناعة الإعراب) لا تقتصر دلالته على

العلامــة الإعرابيــة، ولا علــى التحليــل النحــوي الإعرابي فقط، بل توسع ليشمل النحو عامة، ومما يؤيد ذلك إشارة الزجاجي من قبل إلى أن مصطلح الإعراب قد يراد به علم النحو عامة، وأن ابــن الأنبــاري(577هــ) اســتعمل فيمــا بعــد مصطلح (صناعة الإعراب) بمعنى صناعة النحو والصرف، وذلك في عنوان كتابه(الإغراب في جدل الإعراب) فهو كما يقول(كتاب في جدل الإعراب معرًّىً من الإسهاب، مجرد عن الإطناب ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجــدل والآداب)(19) والمقــصود بقولــه(بهــذه الصناعة) صناعة الإعراب الذي ذكره في السياق من قبل فـ(ال) في كلمة الصناعة هنا عهدية ذكرية فيما أرجح، يؤيد ذلك قول المؤلف في الكتاب نفسه فيما بعد(أدلة صناعة الإعراب ثلاثة ؛ نقل وقياس واستصحاب حال... وأما القياس فهو حمل غير المنقول إذا كان في معناه... وإنما لمَّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب)(20) فهذا يوضح أن ابن الأنباري استعمل مصطلح الإعراب بمعنى النحو عامة، يؤنس بذلك أيضاً قوله في " لمع الأدلة"(الفصل الثاني: في أقسام أدلة النحو، أقسام أدلته ثلاثة؛ نقل وقياس واستصحاب حال)(21) فأدلة صناعة الإعراب هي نفسها عند الرجل أدلة النحو مما يعني أنهما اسمان لمسمى واحد عنده، لذا قال في ختام " لمع الأدلة"(هذه جملة أقسام أدلة النحو والأصول التي تنوعت عنها هذه الفصول، وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفن الجدل، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ " الإغراب")(22) وقد لاحظنا من قبل أن مصطلح الإعراب في كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) إنما قصد به ابن الأنباري النحو عامة، وذلك لاستعماله مصطلح(صناعة الإعراب) بمعنى مصطلح(صناعة النحو) كما اتضح عنده، ولأن آداب وأعراف الجدل التي ينبغي على المحاور عنده أن يتحلى بها والتي عرضها في كتابه هذا وضحها بأمثلة نحوية وصرفية، كالسؤال عن حد النحو وأقسام الكلام، وعن عامل الابتداء(23) وعن جواز تقديم خبر المبتدأ(24)، وعن أصل اشتقاق كلمة(الاسم)(25) وعن أصل المشتقات(26)، وربما سمحت لنا هذه الأمثلة التي وضح بها ابن الأنباري أصول الجدل في علم الإعراب أن مصطلح الإعراب عنده هنا اتسع ليشمل النحو والصرف، بدليل أن أمثلته الموضحة هذه لم تقتصر على القضايا النحوية، بل تعدتها إلى قضايا من صميم علم الصرف عند أئمة العربية، كأصل كلمة اسم، وأصل المشتقات. مما يؤيد أن ابن الأنباري استعمل مصطلح (الإعراب) في كتابه(الإغراب في جدل الإعراب) مقصوداً به النحو والصرف عامة، وهذا ما نفهمه أيضاً من قول الزمخشري(538هـ) في التقديم لكتابه المفصل حيث قال(لقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب... لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب.... فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام؛ القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك من أحوالها)(27) فمراد الزمخشري من مصطلح الإعراب في الحديث عن كتابه المفصل إنما هو مختلف أبواب النحو الصرف، لأن كتابه هذا مشغول بهذه الأبواب مجتمعة، وهذا يؤيد أن مصطلح الإعراب اتسع في استعمال بعض الأئمة ليشمل النحو عامة، مما حمل الدكتور سعود بن عبد العزيز الخنين في معرض حديثه عما ألف من الكتب في الإعراب على القول(القديمة إنما تعني به ما نريده اليوم بعلم النحو، بل بالعربية كلها، كمثل سر صناعة الإعراب لابن جني، والمفصل في صناعة الإعراب،

للزمخشري، والهادي في الإعراب إلى طريق الصواب، لابن القبيصي، والإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، وغيرها الكثير)(28)

ثانياً: الإعراب من الوجهة الوظيفية

بعد أن عرضنا مختلف مفاهيم مصطلح الإعراب في النظرية النحوية العربية، نرغب في أن ننظر في اثنين من هذه المفاهيم نظرة وظيفة، وهما الإعراب بمعنى العلامة الإعرابية، والإعراب بمعنى التحليل النحوي الإعرابي، وهو ما سماه بعضهم بالإعراب النحوي، وذلك لما يلاحظ كما سيتضح من أنَّ الإعراب بهذين المفهومين حُمِّلَ في النظرية النحوية أكثر مما يمكن أن يقوم به حقيقة، أو إنه ابْتُغِيَ منه غيرُ ما يعلن له من أهداف حقيقة، وفي مقدمة ذلك الوفاء لأصول نظرية العامل الثلاث؛ العامل والمعمول والعمل، يؤيد ذلك ظهور مفهوم ضيق للنحو، ليس من شأنه كما يقول الدكتور علي أبو المكارم (أن يتناول ما لا علاقة له بالإعراب والبناء... ويشيع هذا الاتجاه في كتب بعض المتأخرين من النحويين، وبخاصة التعليمية منها)(29) ولعل شيوع مثل هذا المفهوم الضيق للنحو من معالم انحراف التحليل النحوي الإعرابي عن وظيفته الأساسية، وهي كما سنرى التدرُّب تعليمياً على قواعد اللغة، وتوضيح المعنى ببيان الوظيفة النحوية الدلالية لكل كلمة في التركيب المعرب.

1ـ العلامة الإعرابية من الوجهة الوظيفية.

لاحظنا من قبل أن بعض من عرَّفوا الإعراب بأنه العلامة الإعرابية نصوا على أن وظيفة هذه العلامة هي بيان المعاني النحوية وتمييز بعضها من بعض، وإلى ذلك ذهب جل أئمة العربية (30) فقد جزموا بأن وظيفة العلامة الإعرابية في لغتنا إنما هي الإبانة عن المعاني النحوية، وهو جزم مطلق لا تؤيده النظرة الوظيفية إلى العلامة الإعرابية في اللغة العربية، فالراجح أن دلالة الإعراب بهذا المفهوم على المعاني النحوية حقيقة لا يماري فيها المرء، ولكن هذه الحقيقة مقيدة، وليست مطلقة خلافا لما توهم به النصوص السابقة، فالعلامة الإعرابية ليست القرينة الأساسية الوحيدة في بيان هذه المعاني، ذلك أن الإعراب قد يختلف والمعنى واحد، وهو ما نص عليه ابن عصفور في قوله (فإن قيل: لم صار المُتعَجَّب من وصفه على طريقة ما أفعله ! مفعولاً، وعلى طريقة أفعلْ به ! فاعلاً مع أن المعنى عندهم واحد، وإنما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب، والمعنى متفق، نحو " ما زيدٌ قائماً" في اللغة الحجازية، و" ما زيد قائم" في اللغة التميمية)(31) ومما اختلف إعرابه واتفق معناه في العربية كما وضح ابن عصفور، قولنا: أحب قراءة الأدب لا سيما الشعر، فمعنى العبارة واحد، ومع ذلك جاءت اللغة برفع الاسم الذي بعد(ما) في هذا التركيب- وهو الشعر هنا- وخفضه ونصبه، ومن ذلك قولنا في باب التركيب الاستثنائي: جاء القوم حاشا زيداً، وحاشا زيدٍ، بالجر والنصب، ومن ذلك أيضاً قولنا: ما شاهدتك منذ يومين، وما شاهدتك منذ يومان، ومنه قولنا: ما جاء الطلاب إلا زيدٌ، وإلا زيداً، بنصب المستثنى ورفعه والمعنى واحد، ومنه إعمال(لا) النافية للجنس في نحو(لا حول ولا قوة إلا بالله) في المتعاطفين، وإهمالها مع أحدهما دون نظيره، إلى غير ذلك مما يمكن أن نقف عليه في المدونة اللغوية العربية التي جاءت به وقد تعددت علاماته الإعرابية والمعنى فيه واحد، مما يوضح أن العلامة الإعرابية للكلمة قد لا يكون لها دور في توضيح المعنى، وهذا يدعو إلى ضرورة الاحتراس في أن ننسب بإطلاق وظيفة بيانية دلالية للعلامة الإعرابية، وهو احتراس نجد له تجليات منذ القديم عند بعض النحاة كالأخفش(208هـ)

وذلك في قوله (بعض الكلام يعرب لفظه، والمعنى على خلاف ذلك، كما أن بعضهم يقول: "كَذَبَ عليكُمُ الحجُّ "فـ"الحجُّ" مرفوع، وإنما يريدون أن يأمروا بالحج(32)...... ويقولون "هذا جُحرُ ضبٍّ خَربٍ" والخرب هو الجُحْرُ. ويقولون "هذا حبُّرُ مّاني "فيضيف الرُمّان إليه، وإنما له الحبّ، وهذا في الكلام كثير)(33) وقال أيضاً (وقولهم "كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ" يرفعون "الحَجَّ" بـ"كَذَبَ"، وإنما معناه "عَلَيْكُم الحَجَّ" نصب بأمرهم)(34).

فالأخفش إذن لاحظ من قبل أن العلامة الإعرابية قد لا تخدم المعنى النحوي للمفردة في التركيب، وسنلاحظ شيئاً من ذلك فيما سيأتي عند ابن جني، مما يوضح أن العلامة الإعرابية حُمِّلَت في التدليل على المعني النحوي أكثر مما تقوم به حقيقة، فهي بلا شك في أحيان غير قليلة قرينة أساسية على ذلك، ولكن قرائن أخرى تشاركها في هذه المهمة، ولا تقل عن الإعراب أهمية في أداء اللغة لوظيفتها الدلالية، فالمعاني النحوية في العربية أكثر من العلامات الإعرابية بكثير، لذا كان من الطبيعي أن تتعدد هذه المعاني، والعلامة واحدة، فالنصب مثلاً علامة إعرابية لعناصر لغوية تؤدي وظائف نحوية مختلفة، وهي الحال، والتمييز، واسم الحرف المشبه بالفعل، وخبر الفعل الناقص، والمفعولات الخمس، يضاف إلى ذلك أن العلامة الإعرابية كثيراً ما تغيب عن أواخر الكلم، ولو كان معرباً، وذلك بسبب القصر أو النقص نحو أكرم (القاضي موسى) أو الوقف نحو(أكرم موسى القاضي) أو بسبب البناء في الكلم المبني نحو (أكرم هذا هذا) فغياب القرينة الإعرابية إذن لا يعني بالضرورة عدم وضوح المعاني النحوية للكلمات داخل التراكيب(35)، وهذا يقتضي بالضرورة أيضاً التعويل في هذه الحال على قرائن تركيبية سياقية أخرى، وذلك ما يعرف بمبدأ تضافر القرائن الذي وضحته بجلاء جهود المحدثين من علماء العربية، وفي المقدمة جهود الدكتور تمام حسان(36). وفي ذلك ما يوضح تحميلهم للعلامة الإعرابية في الظاهر على الأقل من المهام في بيان المعاني النحوية أكثر مما تقوم به حقيقة(37)، وفيه أيضاً ما يوحي بأن تفسيرهم لوجود العلامة الإعرابية التي تمثل ركناً أساسياً في نظرية العامل كثيراً ما تحول لديهم إلى غاية أساسية من غايات ما بات يعرف بالتحليل النحوي الإعرابي، بغض النظر عما إذا كان لهذه العلامة أو ذلك التفسير دور في بيان المعنى، أم لا، وهذا ما سيتضح أكثر في الفقرة التالية.

2ـ التحليل النحوي الإعرابي من الوجهة الوظيفية.

لا حظنا من قبل أن من معاني الإعراب في النظرية النحوية التحليل النحوي الإعرابي للتركيب اللغوي، وهو ما سماه بعضهم كما لاحظنا بالإعراب النحوي، وهذا الإعراب التحليلي وإن كان محكوماً بمعطيات نظرية العامل، الذي يعد الإعراب بمعنى العلامة الإعرابية ركناً أساسياً منها لا يقتصر على تفسير هذه العلامة، بل يتعدى ذلك كما اتضح إلى بيان الضوابط الناظمة لما في التركيب من حذف وذكر وتقديم وتأخير ومطابقة واعتراض، وغير ذلك من الأحكام النحوية، فحقيقة الإعراب ووظيفته بهذا المفهوم (تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزء من أجزائه.. وهو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره)(38)

وإذا نظرنا إلى الإعراب النحوي على أيدي النحاة قديماً وحديثاً من هذه الوجهة الوظيفية المتمثلة بتوضيح المعاني وفهمها أدركنا أن هذا الإعراب قد لا يكون لخدمة المعنى على هذا

النحـو، بـل ربمـا يكـون بغـرض إخـضاع الـنص للأصول كما تتراءى للنحوي في النظرية النحوية العربية عامة وفي نظرية العامل خاصة، مما يعني أن الإعـراب بمعنـى التحليـل النحـوي لـيس غرضـه دائمـاً توضـيح المعنـى لأنـه قـد يكـون – كمـا لاحظنا ـ على وجه لا يخدم المعنى، بل ربما خالف هذا المعنى، وهو ما نبه عليه ابن جني في (باب في الفـرق بـين تقـدير الإعـراب وتفـسير المعنـى) حيـث قـال(هـذا البـاب كـثيراً مـا يـستهوي مـن يـضعف نظـره إلى أن يقـوده إلى إفـساد الـصنعة، وذلـك كقـولهم في تفـسير قولنـا: أهلـكَ والليـلَ، معنـاه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دربة لـه إلى أن يقـول: الحـق أهلَـكَ قبـل الليـل، فيجـره، وإنما تقديره: الحقْ أهلَك وسابقِ الليلَ)(39) و(من ذلـك قـولهم في قـول العـرب: كـلُّ رجـل وصـنعتُه، وأنت وشأنُك... فهذا يوهم مِنْ أمَمٍ أن الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال: أنت مع شـأنك، فـإن قولـه " مـع شـأنك " خـبر عـن " أنـت " ولـيس الأمـر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعـراب على غيره، وإنمـا "شـأنك" معطـوف علـى "أنت" والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكـأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان...)(40) وهكـذا يـسترسل ابـن جـني في عـرض الأمثلـة الموضـحة لفكــرة أن الإعــراب لا يكــون دائمــاً خدمــة لتوضـيح المعنـى إلى أن خـتم هـذا البـاب بالأصـل الذي كسره عليه، فقال(ألا ترى إلى فـرق مـا بـين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى، فإذا مر بك شـيء مـن هـذا عـن أصـحابنا فـاحفظ نفسك منـه، ولا تـسترسل إليـه، فـإن أمكنـك أن يكـون تقـدير الإعراب علـى سمت تفسير المعنـى فهو مـا لا غاية وراءه، وإن كـان تقـدير الإعـراب مخالفـاً لتفسير المعنـى تقبلـتَ تفـسير المعنـى علـى مـا هـو عليـه، وصــحَّحْت طريــق تقــدير الإعــراب، وإيــاك أن تسترسل، فتفسد ما تؤثر إصلاحه)(41) ويؤكـد ابن جني في مكان آخر ما يراه من أن الإعـراب لا يمتنـع أن يكـون مخالفـاً للمعنـى، فيقـول(لـيس يمتنـع أن يكـون تفـسير المعنـى مخالفـاً لتقـدير الإعـراب)(42) أمـا ابـن عـصفور فقـد نـص كمـا لاحظنا على أن في العربية ما يتفق معناه، ويختلف إعرابـه، ونـضيف هنـا أن الاتفـاق في المعنـى قـد يكون مـع الاختلاف في الإعـراب بمعنـى التحليل النحوي كما يفهم مـن قـول ابـن جني في (بـاب في الفـرق بـين تقـدير الإعـراب وتفـسير المعنـى) حيـث قال(هـذا الموضـع كـثيراً مـا يستهوي مـن يـضعف نظـره إلى أن يقـوده إلى إفـساد الـصنعة... وكـذلك قولنـا: زيـد قـام، ربمـا ظـن بعـضهم أن زيـداً هنـا فاعل في الصنعة كما أنـه فاعل في المعنـى..)(43) فالذي يفهم من كلام ابن جني هنـا أن الاختلاف في التحليل النحـوي الإعرابي، لا يعـني بالـضرورة الاخـتلاف في المعنـى المقـصود فــ(زيـد) فاعـل في المعنـى في قولنـا: جـاء زيـد، وزيـد جـاء، ولكـن أصـول الـصنعة تملـي علينـا أن نجعلـه في التحليـل النحــوي الإعرابــي فــاعلاً في التركيــب الأول، ومبتــدأ في التركيــب الثــاني، ممــا يعــني أن الاختلاف في التحليل الإعرابي لا يعني بالـضرورة الاختلاف في المعنى، ولـذلك نحويـاً كـابن هـشام يجيـز عـدة أوجـه مـن التحليـل الإعرابـي مـع عـدم إشـارته إلى تغير في معنـى التركيـب المحلـل(44)، ومـن هـذا القبيـل قولـه(يجـوز في الـضمير المنفصل مـن نحـو " إنـك أنـت الـسميع العليـم (45)" ثلاثـة أوجـه ؛ الفـصل، وهـو أرجحهـا، والابتـداء وهـو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد)(46) بل ربمــا اختلفــت العلامــة الإعرابيــة في التركيــب واختلف تشكيله وتحليله النحوي، ومع ذلك يبقى معنـاه كمـا هـو دون تغـيير، فقولنـا: ثـوب خـزٍّ، وثوب من خز، وثوب خزاً بمعنى واحد، قـال ابـن السراج(316هـ)(أما الإضافة التي بمعنى مِن فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خـز، وباب حديد، فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه، وهذا لا فـرق فيـه بـين إضـافته بغير

مـن، وبـين إضـافته بمـن، وإنمـا حـذفوا مِنْ هنـا استخفافاً، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحـدهما الآخـر... ولـو نـصب علـى التفـسير أو التمييـز لجـاز إذن نـون الأول، نحـو قولـك: ثـوب خزاً)(47) والـذي يفهـم مـن هـذا الكـلام شيئان الأول أن الاخـتلاف في المبنـى لا يعنـى بالـضرورة الاخـتلاف في المعنـى(48)، خلافـا لبعـضهم(49) والثـاني أن الإعـراب بمعنييـه العلامـة الإعرابيـة أو التحليـل النحـوي الإعرابـي لا يكـون بالـضرورة لخدمة المعنـى، فغالبـاً مـا يتفقـان، وقـد يختلفـان، أو يتعارضـان كمـا لاحظنـا، وإذا كـان الأمـر كـذلك فلـيس مـن المـستغرب أن يقـول الـدكتور فخـر الـدين قبـاوة (لـيس مـن الـضروري مطابقـة الإعراب للمعنى دائماً، إذْ لا يمكنـه أن يتابعـه في كل حال، وقد يخالفه لأسباب صناعية)(50).

ولأن الأمـر كـذلك يغـدو مـن الطبيعـي أحيانـاً، ولاسـيما إذا تعـددت العلامـة الإعرابيـة والمعنـى واحـد ألا يكـون غـرض الإعـراب بمعنـى التحليـل النحـوي توضـيح المعنـى، بـل تفـسير العلامـات الإعرابيـة للكلـم وفـاء لأصـول نظريـة العامـل مـن جهـة، ورغبـة محمومـة في إظهارهـا نظرية لها من العموم والشمول مـا لا يسمح لشيء من المدونة اللغوية العربية أن يخـرج عنهـا، وهـو مـا تجلى بحـرص أئمة العربيـة علـى إخضاع كـل مـا وقفـوا عليـه لتحليلـهم النحـوي المحكـوم بأصـول النظرية النحوية كما تراءت لهم، ولا سيما أصول نظرية العامل، وهو ما تمثل بحرصهم على إعراب كـل مـا في القـرآن الكـريم الـذي بلغـت أعاريبـه عنـد القـدماء والمحـدثين العـشرات وربمـا المئـات، كمـا تمثـل بحرصـهم علـى إعـراب مـا يـشكل إعرابـه مـن الـشعر حتـى إنهـم وضـعوا المـصنفات الخاصـة في ذلـك(51) وأجلـى مظـاهر حرصـهم المحموم على تحليلهم الإعراب لما جاء في المدونة اللغوية العربي تأويلهم كل مـا خـرج علـى أصولهم

مـن مختلـف مـصادر هـذه المدونـة اللغويـة العربيـة، وهـي القـراءات القرآنيـة وكـلام العـرب شـعره ونثـره(52)، ولا مـانع في سـبيل ذلـك مـن اسـتثمار كل آليات التأويل النحوي المتمثلة بحمـل الكـلام علـى خـلاف ظـاهره، وذلـك بـاللجوء إلى الحكـم علـى بعـض مكونـات الجملـة بالحـذف والزيـادة، والتقديم والتأخير، والحمل على اللفظ حيناً وعلى المعنـى حينـاً آخـر، إلى غـير مـن آليـات التأويـل والتحليل النحوي التي لا يكـون بالـضرورة إيضاح المعنـى غرضـاً لهـا، أو غرضـاً أساسـياً لهـا. وهـو مـا شعر به عبد العزيز الجرجاني بعد أن وقف على نماذج ممـا شـذ فيـه الـشعراء، فقـال(تصفحت مـع ذلك كـل مـا تكلفـه النحويـون لهـم مـن الاحتجـاج إذا أمكـن تـارة بطلـب التخفيـف عـن تـوالي الحركـات، ومرة بالاتباع والمجاورة، ومـا شـاكل ذلك من المعاذير المعتملة)(53) وفي معرض التعليـق علـى مـا قالـه النحـاة في خمـس صـفحات(54) تخريجـاً لبيـت(55) للفـرزدق، رفـع فيـه مـا حقـه النصب يقول ابن قتيبة (فرفع آخر البيت ضـرورة، وأتعـب أهـل الإعـراب في طلـب العلـة، فقـالوا وأكثروا، ولـم يأتوا بشيء يرضي، ومـن ذا يخفـى عليه من أهل النظر أن كـل مـا أتوا بـه مـن العلل احتيـال وتمويـه)(56) ومـن هـذا القبيـل مـا قيـل في إعراب قراءة مـن قـرأ (وإنَّ كلًّا لمَّا ليوفيَّنَّهم ربُّكَ أعمـالهم)(57) بتـشديد نـون (إنَّ) أو تخفيفـه، وتشديد ميم (لمَّا) فقد قال البـاقولي(543هـ) في ذلك (فأما مـن شـدَّد الميم مـع تشديد إنَّ وتخفيفـه فهـو عنـدهم مـشكل، إذْ لـيس يـراد بـ(لمَّـا) هنـا معنى الحين، ولا معنى إلا، ولا معنى لم، وأحسن ما يصرف إليه أنه...)(58) وهكذا أخذ البـاقولي في عرض أمثل مـا يقـال في إعـراب هـذا الـنص مـن الأوجـه الـتي علـق عليهـا المحقـق الفاضـل قـائلاً (انظـر مـا قيـل في توجيـه تـشديد (لمَّـا) في المـصادر الـسالفة، وكلـها أقـوال متكلفـة، لا يـصح منهـا قول)(59)

واللافت أن النحاة أباحوا لأنفسهم في معرض ذلك أن يحملوا النص المعرب على الشاذ(60) غير المعمول به تعليمياً، وغير المطرد علمياً في نظريتهم النحوية، وذلك إذا ما تعذَّر عليهم حمله على المقيس المطرد، مما يشي بأن التحليل الإعرابي للنص في قد يكون عندهم هدفاً بحد ذاته، لا قرينة على توضيح المعنى، ولا وسيلة من وسائل التدرُّب على القاعدة النحوية، ولا مظهراً من مظاهر اطراد وشمول نظريتهم النحوية.

وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي أن تتعدد أحياناً أوجه التحليل الإعرابي للعبارة تعدداً لا يترتب عليه إيضاح للمعنى، أو اختلاف فيه، وهو ما نلاحظه في إعراب عبارة (**من كان له قلبٌ**) من قوله تعالى(إن في ذلك لذكرى لِمَنْ كان له قلب، أو ألقى السمع، وهو شهيد) ق**37/50** فقد قال الدماميني(827هـ) في إعرابها(تحتمل (كان) أن تكون ناقصة غيرَ شأنية، فـ(قلب) اسمها، و(له) خبرها، وأن تكون شأنية فاسمها ضمير الشأن، مستتر فيه، و(له قلب) مبتدأ وخبر في محل نصب على أنه خبرها، وأن تكون بمعنى صار، فالإعراب كالأول سواءٌ، وأن تكون تامة، فـ(قلبٌ) فاعلها، و(له) متعلقٌ بها، وأن تكون زائدة، فـ(له قلبٌ) مبتدأ وخبر، لا محل لها من الإعراب، إذْ هما صلة لـ(مَن) أو في محل جر على أنهما صفة لـ(من) إن جُعِلَتْ موصوفة)(61) فأية خدمة أو توضيح لمعنى هذه الآية تقدمها هذه الأوجه الإعرابية المتعددة، التي قيلت فيها، والتي لا تعدو أن تكون ضرباً من الرياضة الذهنية الفكرية التي تذكر بما قاله النحاة في تفسير وإعراب قول سيبويه(**هذا باب علم ما الكلم من العربية**)**(62)** فقد شُغِلَ بوجوه إعراب هذه العبارة عددٌ من النحاة(63)، وجمع أبو جعفر النحاس(338هـ) في رسالة ما وقف عليه من ذلك إضافة إلى ما رآه هو، فاجتمع لديه بضعة وأربعون قولاً، يقول النحاس(كنت أمليت شرح قول سيبويه- رحمه الله- : **هذا باب علم ما الكلم من العربية** عن أبي إسحاق الزجاج، وأبي الحسن بن كيسان، ولم أذكر قول غيرهما، لأني كرهت الإطالة....ثم إني أردت أن أملي ذكر ما قاله غيرهما في ذلك، لأني سئلت فيه، فوجدت فيه بضعة وأربعين قولاً)(64) ثم شرع النحاس في ذكر هذه الأقوال البضع والأربعين في إعراب هذه العبارة، فقال(فمنه ما أملاه علينا محمد بن الوليد، قال: إن شئت قلت: هذا بابُ علم ما الكلمُ، فتجعل ما بدلاً من العلم، كأنك قلت: هذا بابٌ ما الكلمُ، وقال: وإن شئت قلت: هذا بابٌ علمٌ ما الكلمُ، فتجعل العلم بدلاً من الباب، وما بدلاً من العلم، فهذان وجهان، وقال غيره...)(65) وهكذا يمضي النحاس في ذكر هذه التوجيهات الإعرابية التي أربت على الأربعين، والتي لا تنفي على كثرتها واختلافاتها أن لعبارة سيبويه هذه معنى واحداً، وهو أن الرجل يبين في هذا الباب أقسام الكلم في العربية عنده، وهي الاسم والفعل والحرف. مما يعني أن هذه الاختلافات في الضبط الإعرابي، وفي التحليل الإعرابي لهذه العبارة لا يخدم المعنى، وأنها لا تعدو أن تكون في أحسن حالاتها ضرباً من الرياضة الذهنية الفكرية.

ولو اقتصر الأمر مع التحليل الإعرابي أحياناً على ذلك لهان الخطب، ذلك أنه قد يغدو معه المعنى الواضح لمن لا دراية له بعلم الإعراب على درجة لا تخفى من الغموض، وهذا ما يمكن أن نشعر به مع إعرابهم لكلمة الشهادة(لا إله إلا الله) فمعنى هذه العبارة واحد واضح، وهو أنه سبحانه، وتعالى وحيد لاشريك له في الألوهية، ومع ذلك تعددت أقوال(66) أئمة العربية في إعراب هذه الكلمة تعدداً جعل محيي الدين

الدرويش يوجز أقوالهم هذه في أربع صفحات ترويضاً للذهن كما يقول(67)، ومما ذكره من هذه الأقوال أن الكلام تام، وأنْ لا حذف، وأن الأصل" الله إله " مبتدأ وخبر، كما تقول: زيد منطلق، ثم جيء بأداة الحصر، وقدم الخبر على الاسم، ورُكِّبَ مع لا كما رُكِّب المبتدأ معها في نحو لا رجلَ في الدار، ويكون الله مبتدأ مؤخراً، وإله خبراً مقدماً(68)، وذهب آخرون إلى أن خبر(لا) محذوف، والتقدير: لا إله موجود، والله إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل لا واسمها(69). فأي توضيح يقدمه هذا التحليل النحوي لمعنى عبارة الشهادة؟! أترك للقارئ الكريم أن يحكم بنفسه.

ولأن إعراب بعض الأساليب في العربية، يفسد معناها، أو لا يوضحه، ينصح أستاذنا محمد الأنطاكي- رحمه الله- بالإعراض عن إعرابها، فقد علّقَ على ما ذكره من مختلف الأقوال في إعراب أسلوب التعجب(ما أفعله) قائلاً (لم نكن نحب الخوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح لاعتقادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها، فهي تسيء إلى النحو العربي أكثر مما تحسن إليه، والمنهج الأسلم أن يقال في هذه الأساليب المحنطة والتي لا يعرف أصلها: إنها وردت عن العرب هكذا، فيقاس عليها كما هي دون الخوض في تحليلات لا جدوى منها)(70)

وإذا كان المرء يتفهم حرص أئمة العربية بموجب التحليل النحوي على إخضاع كل ما جاءت به المدونة اللغوية العربية من النصوص لأصول نظريتهم النحوية على أنه اختبار لشمول هذه النظرية لمختلف معطيات هذه المدونة، وعلى أنه ضرب من الممارسة للحرية الفكرية، فإن ذلك لا يمنعه من ممارسة حريته الفكرية أيضاً، فيرى أن صنيعهم هذا يتجاهل حقيقة (أن اللغة - كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب- كائن حي..وهي لذلك تحيا وتتطور وتتغير بفعل الزمن، فهي عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات يسلم بعضها إلى بعض، وكل حلقة منها تتكون من مجموعة من الظواهر المطردة، لأن كل لغة لا بد لها من منطق معين حتى تصلح لكي يتفاهم بها أهلها، وهذا المنطق هو ما نطلق عليه اسم القواعد المطردة)(71) ويرى الدكتور عبد التواب أن(في كل حلقة من حلقات التطور اللغوي أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة، ويرجع السبب في وجودها في اللغة في غالب الأحيان إلى واحد من ثلاثة أمور؛ فإما أن تكون تلك الشواذ بقايا حلقة قديمة ماتت واندثرت...وإما أن يكون هذا الشاذ بداية وإرهاصاً لتطور جديد لظاهرة من الظواهر تسود حلقة تالية....وإما أن يكون ذلك الشاذ شيئاً مستعاراً من نظام لغوي مجاور)(72) وإلى ما ذهب الدكتور عبد التواب ذهب أستاذنا محمد الأنطاكي، فرأى أيضاً (أن اللغة كائن حي.. تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور، ... وهي في نموها وتطورها تخلق تعبيرات مخصوصة لمعان معينة بحيث تبدو هذه التعبيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم)(73) ومن هذا القبيل عند الأستاذ الأنطاكي (أسلوب التعجب في عبارة من نحو ما أجمل الربيع، فهذه العبارة كما يقول لا يمكن أن نميز فيها فاعلاً من مفعول، ولا مبتدأ من خبر، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة.. وقل مثل هذا في أساليب النداء والمدح والذم وغيرها، وأمثالُ هذه الأساليب الشاذة في بنائها، الغريبة في تصميمها موجودة في كل اللغات، وهي أساليب تندُّ دائماً عن كل تحليل أو إعراب، وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول: إنها أساليب خاصة، تحفظ، وتحتذى، ولا تحلل،

ولو قد فعل نحاتنا فعل غيرهم لأراحوا واستراحوا)(74).

وكلام الأستاذ الأنطاكي هذا يحمل على النظر في التحليل النحوي الإعرابي على أيدي النحاة نظرة وظيفية من الناحيتين؛ التعليمية، والبحثية العلمية، وذلك لما يمكن أن تفضي إليه هذه النظرة الوظيفية إلى هذا التحليل من ضرورة تقبل صنيع النحاة في هذا الباب بغير قليل من الاحتراس والتقييد والترشيد، ووضع الأشياء في نصابها.

أ ـ التحليل النحوي الإعرابي من الوجهة الوظيفية العلمية.

أما من الناحية العلمية فحتمية إخضاع أئمة العربية لمختلف ما جاءت به المدونة العربية لنظرية واحدة، قوامها الأوحد في الغالب ما يعرف بنظرية العامل سلوك يقوم في كثير من الأحيان على الافتعال والتحكم وليِّ أعناق النصوص لتنصاع قسراً إلى أصول نظرية واحدة، كما أنه سلوك يناقض أصلاً أساسياً من أصول تقعيد النحاة أنفسهم للغة العربية، وهو إدراكهم وإقرارهم منذ وقت مبكر لحقيقة علمية أصيلة، مفادها أن اللغة ظاهرة تأبى الخضوع بكل مكوناتها خضوعاً مطلقاً لنظرية واحدة، ولذلك تعددت واختلفت على مر العصور النظريات والمناهج المشغولة بالظاهرة اللغوية تصنيفاً وتفسيراً وتعليلاً وتقعيداً، مما يعني أن الشذوذ في اللغات عامة ظاهرة مألوفة، وهو ما أدركه أئمة العربية كما قلنا منذ وقت مبكر، فنصوا على أن قواعدهم لا تشمل كل ما نطقت به العرب، فبنوا هذه القواعد على الكثير المطرد، وجعلوا ما خالف ذلك من الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه(75)، والمتوقع ممن يتمتع بهذا الوعي العلمي السليم لطبيعة الظاهرة اللغوية ألا يكون لديه ما نقف عليه لدى نحاة العربية من حرص محموم على إخضاع كل ما تناهى إلى أسماعهم من المدونة اللغوية العربية للتحليل الإعرابي المحكوم بنظرية واحدة، فمن المتعذر كما بات معروفا على أي نظرية علمية، مهما أوتيت من الحيطة والحذر والإحاطة والشمول أن تفسِّر أو تعلل أو تحلل كل ما جاءت به لغة من اللغات، فالقوانين والقواعد اللغوية مهما اتصفت به من العموم ليس لها سمة الشمول المطلق، لأن طبيعة اللغة البشرية لا تسمح بذلك، لذا يرى الدكتور(76) محمود السعران أن اللغويين ترخَّصوا في استعمال كلمة قانون، لأن القوانين اللغوية ليس لها ما للقوانين في العلوم الطبيعية من حتمية جبرية، وأغلب ما يسميه اللغويون قوانين لغوية ليس في جوهره إلا خلاصات مركزة، تصف ما كان أو ما هو كائن في جانب من الجوانب، ولا يتضمن مقدماً الحكم على الظاهرة نفسها، ولو توافرت مستقبلاً الشروط نفسها(77) كما يقول الدكتور السعران، وفي السياق نفسه يقول جان جاك لوسركل: إن القوانين التي تحكم تطور اللغة ليست شمولية، لأن الأحداث التاريخية التي تطرأ على اللغة عرضية وخاصة بطبيعتها(78)، لذلك جعلها الأستاذ محمد المبارك غير قابلة للحصر(79) فللحوادث التاريخية والمصادفات الخارجة عن النطاق اللغوي أثر في تحديد مسار تطور اللغة، ولا يندر أن يخفى كثيرُ من هذه العوامل على الباحث في اللغة. فيقف حائراً في تفسير بعض التغيرات اللغوية، وفي ضوء ذلك يحسن أن يفهم قول فردينان دوسوسير(80): أن نتصوَّر لغة، كلُّ شيء فيها مُعلَّل ضَرْبٌ من المحال، أما ديفيد جستس فيرى أن في حالات التغير اللغوي كلها عاملاً يسمى: الله أعلم(81).وأما أندري مارتينيه فيقول: ليس متاحاً لنا دون شك أن نكتشف كل حلقات سببية التغيرات اللغوية(82)، ولعل هذا ما حمل جان

جاك لوسركل على القول بأن في اللغة شيئاً يتجاوز البحث العلمي(83).

وفي ضوء هذه الحقيقة يبدو من المفارقة لطبيعة الأشياء أن يحرص أئمة العربية على أن يخضعوا للتحليل الإعرابي كل ما تناهى إليهم من نصوصها التي تمثل في النهاية محصلة لتطورات مراحل تاريخية، اختلفت فيها المستويات الصوابية للعربية قبل أن تؤول إلى ما هي عليه ممثلة بالشعر الجاهلي وما بعده من مصادر المدونة اللغوية العربية، وعلى رأسها القرآن الكريم بمختلف قراءاته، وهي مدونة سعى النحاة فيما بعد إلى جمع واستقراء، وتصنيف وتفسير وتعليل وتقعيد ما وصل إليهم من نصوصها، وذلك وفق أصول نظرية نحوية واحدة، مما يعني أنهم في إخضاعهم كلما جاءت به المدونة اللغوية العربية لهذه النظرية يتعاملون مع الظاهرة اللغوية بما لا تسمح به طبيعتها من الحتمية والشمول، وإذا كنا لا ننفي حسن النية في مسعاهم هذا فإنا نؤمن بأن حسن النية لا ينفي ضرورة وضع الأشياء في نصابها وتسميتها بأسمائها على نحو يجعل من الواجب تقويم أي عمل في ضوء ما يترتب عليه من تبعات، وذلك بغض النظر عن حسن النية أو سوئها.

ب ـ التحليل النحوي الإعرابي من الوجهة الوظيفية التعليمية.

من الملاحظ أن التحليل الإعرابي(اقترن بمرحلة تعليم النحو وتعلمه، حتى أصبح مهارة لغوية يتساجل فيها الطلاب والمتعلمون، كما أصبح فيما بعد مجالاً للاختبار والامتحان)(84)، فقد غدا هذا التحليل من وسائل التدريب العملي التي يرتجى منها ترسيخ القواعد النحوية التي يحرص على أن يتمثلها متعلم اللغة، لذلك تطلب كما نلاحظ كتب النحو التعليمية من المتعلم في عقب كل بحث نحوي أن يعرب نماذج تستعمل قواعد ذلك البحث، مما يوحي أن (الإعراب جانب تطبيقي لتعليم القواعد المقررة للنحو العربي)(85) بل رأى فيه بعضهم(86) سبيلاً لاختصار النحو، ولعل ذلك إضافة إلى أسباب أخرى مما يفسر ما نلاحظه من الإلحاف والإسراف فيما صُنِّفَ في باب الإعراب قديماً وحديثاً.

ومن هذه الأسباب العلاقة النوعية بين إعراب النص ومعرفة معناه، وتوقُّفُ معرفة كل منهما أحياناً على معرفة الآخر، فالإعراب الصحيح يتوقف أحياناً على معرفة معاني التركيب المعرب، لذلك جعل المعنيون معرفة المعاني النحوية والمعجمية للعناصر المعربة شرطاً من شروط الإعراب الصحيح، وهذا معنى قولهم إن الإعراب فرع المعنى، يريدون أن الإعراب معتمد على المعنى، ولا يتهيأ إلا بمعرفته(87) مما يشي بأن العلاقة بين معرفة المعنى الصحيح والإعراب الصحيح علاقة تأثُّر وتأثير متبادلة، وهو ما يمكن أن يوضحه ويفضي إليه النظر في قول المتنبي مثلاً:

أحيا وأيسر ما لاقيتُ ما قتلا

والبين جار على ضعفي وما عدلا

فمعنى هذا البيت منفتح على أكثر من دلالة، ولكل دلالة من التحليل النحوي ما يؤيدها، فيمكن أن يكون قوله(أحيا) خبرياً، وذلك على معنى الشكوى من ظلم البين للمتنبي، ويمكن أن يكون التركيب(أحيا) إنشائياً استفهامياً، مفاده تعجب الرجل من أنه ما يزال حياً مع أنَّ أيسر ما حل به من مصائب الدهر قتل غيره ممن حلَّ بهم(88)، ولو فهمنا من حرف الجر(على) في قوله(على ضعفي) معنى الاستعلاء، فعلقنا شبه الجملة بالفعل (جار) وكأن المعنى (والبين جار على ضعفي) أن البين ظلم ضعفي، ونال منه لما خدم المعنى الحالة

الشعورية العامة التي يصدر عنها الشاعر، مما يحمل على التفكير في توجيه إعراب(على ضعفي) وجهة أخرى، مفادها أن(على) في هذا السياق معناها المعية، وأن المفعول في المعنى، أي المظلوم، الذي جار عليه البين، وهو الشاعر محذوف، وكأن تقدير الإعراب الذي يستجيب للمعنى إنما هو: والبين جار عليَّ على ضعفي، لأن الحالة الممضَّة والمشكو منها هنا إنما هي ظلم البين للشاعر، وهو ضعيف، مما جعلَ الظلم أو الجور أمضَّ وآلم. ومما لا شك فيه أن التحليل النحوي الإعرابي الوظيفي لهذا البيت يؤكد أنَّ(من فوائد الإعراب تبيان المعاني والاستعانة به على فهم السياقات والتركيبات اللغوية التي لا تتضح في كثير من الأحيان إلا بضبط الكلمة وتبيان موقعها الإعرابي)(89).

ولكن ذلك لا ينفي أن التحليل الإعرابي كما لاحظنا قد لا يكون فعلاً في خدمة معنى التركيب المحلل، بل يكون الغرض منه إظهار شمول النظرية النحوية لمختلف ما سمع، ويسمع من النصوص من جهة، وتفسير وتعليل ما في التركيب من حالات إعرابية، وغير إعرابية كالتقديم والتأخير والحذف والذكر، والمطابقة وعدمها من جهة أخرى، والمرء إذ يتفهم ويتقبل تعويل النحاة في هذه الحالة على التحليل النحوي لأغراض علمية بحثية غير مسلَّمٍ في شمولها وموضوعيتها يدعو إلى ضرورة التخفف من التحليل الإعرابي ولا سيما في المواقف التعليمية حيث لا يكون لتحليل التركيب أثر في توضيح المعنى، أو في سلامة ضبط ونطق، أو في تمثل قاعدة باب نحوي مقيس، بل يكون الإعراب هدفاً بحد ذاته كما لاحظنا، أو وسيلة تحكمية مفتعلة لتفسير وتعليل ما في بنية التركيب من علامات إعرابية، وهو تفسير أو تعليل ليس في معرفتهما فائدة لدارس اللغة لأغراض تعليمية، ولا سيما في التعليم ما قبل الجامعي، مع ما في تحصيل الطالب لهذه المعرفة من مشاقَّ، لا تتناسب البتة والغرض المرجو من دراسة اللغة العربية للأغراض التعليمية، وهو ما نلاحظه في إعراب بعض أساليب العربية كالحوقلة، والبسملة والاستغاثة، والاختصاص بـ(لاسيما) والندبة والتعجب، والمدح والذم، والتنازع والاشتغال، وبعض تراكيب الاستثناء كـ(عدا، وخلا، وحاشا)، والتمني في نحو" ليت شعري هل سيكون كذا؟"، إلى غير ذلك مما يمكن أن يساعد البحث المستقصي في الوقوف عليه من التراكيب التي لا يكون فيها للتحليل الإعرابي دور في توضيح معانيها، فما نميل إليه في هذه الحالة ضرورة الاقتصار في تقديم هذه الأساليب لمتعلم العربية، ولاسيما في المرحلة ما قبل الجامعية على ضبطها وتحديد معانيها وبيان سياقات استعمالها، وعرض النماذج النصية الحية التي تمكن محاكاتها من اكتساب المهارة اللغوية، ومن واستثمار هذه التراكيب استثماراً قائماً على المحاكاة والتقليد، ومتخففاً من أعباء معرفة تحليلها الإعرابي، وما ينطوي عليه في أحيان كثيرة ما لا يخفى على المعنيين من خلاف بين النحاة وافتعال وتعسف، مما يفضي إلى النفور من تعلم العربية واكتساب مهارة التحدث بها.

يضاف إلى ذلك أنه بات من الضروري تخليص التحليل النحوي الإعرابي من تبعات نظرية العامل الشكلية، التي كثيراً ما تجعل هذا التحليل مشغولاً بالبحث عن أركان هذه النظرية عن بيان الوظيفة الدلالية النحوية لعناصر التركيب المحلل، فالاهتمام بنظرية العامل منصب في الدرجة الأولى على الجانب الشكلي في اللغة، أو الصوري، أي على عمل بعض العناصر اللغوية، وهو النصب أو الرفع أو الجر أو

الجزم في بعضها الآخر، وملاحقة هذا العمل ولو لم يكن ظاهراً، فقد غدا العامل، والعمل الذي هو العلامة الإعرابية الغاية الأساسية للتحليل النحوي الإعرابي، فإن وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر فإن كان ظاهراً فبها ونعمت، وإلا فلا بد من تقديره (90) وهذا مما شغل به التحليل النحوي الإعرابي منذ القديم، فقد لا حظ سيبويه(179هـ) مثلا جزم الفعل(يذرْهم) من دون جازم ظاهر، وذلك في قراءة من قرأ(منْ يضللِ اللّهُ فلا هادي له، ويذرْهم في طغيانهم يعهمون)(91) فراح يفسر هذا الجزم بالبحث عن جازم له، فقال(حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)(92) يريد أن الفعل (يذرْهم) جزم لأنه معطوف على محل جملة(لا هادي له) الواقعة في محل فعل جواب الشرط الذي كان يجب أن يجزم بأداة الشرط الجازمة(منْ) لو جاء في هذا المحل، ولكن حلَّتْ محله جملة(لا هادي له) فأخذت محله الإعرابي، وهو الجزم، فجزم الفعل (يذرْهم) لأنه معطوف على محل هذه الجملة، ولا شك أن في صنيع سيبويه ما فيه من الدلالة على اشتغال التحليل النحوي الإعرابي منذ القديم بضرورة استجابة هذا التحليل لمستلزمات نظرية العامل، بغض النظر عما إذا كان في ذلك خدمة لمعنى النص المعرب أم لم يكن، وهو ما لاحظه سيبويه نفسه من قبل تهاون النحاة في أمر المعنى وإعطاءهم الأولية الإعراب، فقد ذكر توضيح الخليل لاختلاف دلالات التركيب باختلاف سياقات استعماله، ثم قال(إنما ذكر الخليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب)(93) ولاحظ المعنيون انشغال الإعراب بالجانب الشكلي على حساب توضيح المعنى، وذلك استجابة لنظرية العامل، فقال قائلهم(اتجهت الدراسات النحوية اتجاها معياريا تقنينياً لاستنباط القواعد من النصوص اللغوية، واهتمت بالجانب التصويبي الشكلي على حساب المضمون، وجعلت لقرينة الإعراب بدافع من نظرية العامل المكانة الأولى على حساب غيرها من القرائن المعنوي)(94) لذا بات من الطبيعي والمألوف - وهذا ما يشعر بالمرارة– أن يبادر طلابنا فرحين بإنجاز ما يطالب منهم إلى القول(كافة ومكفوفة) وذلك في إعراب ما اقترنت به(ما) من الأدوات النحوية، كـ(إنما، وأنما، ولكنما، وربما، وقلما) وكأن كل ما هو مقصود من إعراب هذين العنصرين إنما هو النص على أن أحدهما كان عاملاً، فكُفَّ عن هذا العمل لاقترانه بـ(ما) أما الدور الدلالي التركيبي لاجتماع هذين العنصرين فلا نلقي له بالاً في الإعراب مع أنه هو ما يجب أن يكون بيت القصيد في التحليل النحوي للتراكيب اللغوية، ومن هذا القبيل أيضاً انشغالنا بالبحث عن معمول(إن) الشرطية الجازمة في تركيب من قبيل(إن لم تدرسْ ترسبْ) أو عن معموليها في نحو(إن درستَ نجحتَ) دون العناية ببيان الخصوصية(95) الدلالية لكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، إلى غير ذلك من الحالات التي يظهر فيها بوضوح التبعات السلبية للتمسك بنظرية العامل الشكلية في التحليل النحوي(96)، مع إهمال هذا التحليل لوظيفته الأساسية، وهي بيان الوظيفة الدلالية النحوية لكل عنصر من عناصر التركيب المحلل.

رؤية

وبعد فإننا لا ننكر أن للتحليل الإعرابي دوراً في توضيح معنى التركيب، كما أن له دوراً في تدريب المتعلم على تمثل القاعدة النحوية المرجو تعلمها، مما يسوغ العناية بالإعراب عناية تجعله

يستجيب لهاتين الوظيفتين، على أن ذلك لا ينفي أن الإعراب قد لا يكون له وظيفة بيانية توضيحية أو تعليمية، مما يدعو إلى ترشيد ممارسته، أو التوقف عنه، وذلك عندما لا يكون له فائدة في فهم معنى التركيب المعرب، أو في تمثله وحسن استعمال ممارس اللغة له في السياق المناسب، ففي هذه الحالة يصبح الإعراب غاية، يُسعى إليها، أو مطيَّة، يجب عليها أن تستجيب للمستلزمات الشكلية لأصول نظرية العامل التي كثيراً ما يغدو الإعراب بموجبها إعراباً تحكمياً، لا يخدم المعنى بقدر ما يمثل ادِّعاءً، غرضه الإيهام بأن لهذه النظرية ما ليس لها من الشمول أو الإطلاق الذي يمكنها من تحليل مختلف ما جاءت به المدونة اللغوية العربية، وهو زعم لا تسمح به طبيعة اللغة التي يمثل فيها الشذوذ عن القواعد والأصول ظاهرة طبيعية، لا يمكن التنكُّرُ لها.

مصادر البحث ومراجعه

إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978.

إبراهيم السامرائي، الفعل؛ زمانه وأبنيته، بيروت، ط3، مؤسسة الرسالة، 1983.

ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تح. سعيد الأفغاني، دمشق، ط الجامعة السورية، 1957.

ابن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، بيروت، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر.

- سر صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، دمشق، ط1، دار الفكر، 1985.

- المنصف في شرح تصريف المازني، تح. إبراهيم مصطفى ورفيقه، القاهرة، ط1، مطبعة البابي الحلبي، 1954.

ابن السراج، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط1، مؤسسة الرسالة، 1985.

ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة، 1910.

ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تح. أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، 1966.

ابن هشام، مغني اللبيب، تح. د. مازن المبارك وعلي حمد الله، دمشق، ط2 دار الفكر.

ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، دار صادر.

أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986.

- اللباب في علل البناء والإعراب، تح. غازي طليمات وعبد الإله النبهان، بيروت، ط1، دار الفكر المعاصر، 1995.

أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط، دار المعارف بمصر، 1973.

أبو جعفر النحاس، الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب(هذا باب علم ما الكلم من العربية) تح. د. حاتم صالح الضامن [في] مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع16.

أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تح. د. محمد أحمد الدالي، دمشق، ط1، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1995.

أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح.د. محمد شاذلي فرهود، 1969.

أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، بيروت، ط5، دار الآفاق الجديدة 1983.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح. فائز فارس، ط2الكويت، 1981.

أندري مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، تر. د.أحمد الحمو، دمشق، المطبعة الجديدة، 1984.

- وظيفة الألسن وديناميتها، تر. نادر سراج، بيروت، ط1، دار المنتخب العربي، 1996.

تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

جان جاك لوسركل، عنف اللغة، تر.د. محمد بدوي، بيروت، ط2، المنظمة العربية للترجمة، 2006.

الحسن بن موسى الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، تح. د. محمد خالد الفاضل، الرياض، ط1 جامعة الإمام، 1991.

دانييل مانيس، علم اللغة، تر. عبد الرزاق الأصفر، وزميلهفي مجلة الموقف الأدبي 135، ص213، ع 136 دمشق 1982.

الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي في النحو، تح. محمد خلف الكلوت، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البعث، 2012.

ديفيد جستس، محاسن العربية في المرآة الغربية، تر.حمزة قبلان المزيني، ط1، الرياض، 1425هـ.

رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، ط1، مكتبة الخانجي، 1982.

الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح. د. مازن المبارك، بيروت، ط4، دار النفائس، 1982.

الزمخشري، المفصل في علم العربية، بيروت، ط2، دار الجيل.

سعود بن عبد العزيز الخنين، طريقة الإعراب، الرياض، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ=2006م.

سيبويه، الكتاب، تح. محمد عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.

السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. عبد الإله النبهان ورفاقه، دمشق، ط مجمع اللغة العربية، 1986.

السيِّد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، الإسكندرية، ط، دار المعرفة الجامعية، 2003.

صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، حمص، ط، جامعة البعث، 1988- 1989.

عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، ط2، دار المعارف بمصر.

- النحو الوافي، القاهرة، ط3، دار المعارف بمصر، 1966.

عبد الجبار توامة، ورفاقه، تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، سلسلة أبحاث مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة الأغواط، ط. المطبعة العربية.

عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم ورفيقه، القاهرة، ط البابي الحلبي.

عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض، ط1، مكتبة الرشد، 1984.

عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح.عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط1، مكتبة الخانجي 1986.

علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، ط1، دار غيب، 2006.

فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، ط المكتبة العربية، 1976.

فردي نان دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر. د. جوزيف غازي ومجيد نصر، ط1 جونية - لبنان 1984.

القفطي؛ علي بن يوسف، إنباه الرواة، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1950.

محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت، ط3، مكتبة دار الشرق، 1975.

محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، القاهرة، دار غريب، 2001.

محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي؛ دراسة في فكر سيبويه، القاهرة، ط1، دار غريب، 2008.

محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصلحات النحوية والصرفية، بيروت، ط2، مؤسسة الرسالة1986.

محمد عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة؛ تعليله وتأويله والاستدلال به ورده، الرياض، مكتبة الرشد، 1426هـ.

- غير المطرد في القراءات القرآنية، دمشق، ط1، دار العصماء، 3013.

- ما لم يطرد في قواعد النحو الصرف، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق، 1993.

محمد المبارك، فقه اللغة، وخصائص العربية، دمشق، ط7، دار الفكر، 1981.

محمود حسن الجاسم، تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دمشق، ط1، دار النمير، 2007.

محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، حلب، ط جامعة حلب، 1994.

محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، حمص، ط4، دار الإرشاد، 1994.

الهوامش

(1) انظر: محمد عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة؛ تعليله وتأويله والاستدلال به ورده، الرياض، مكتبة الرشد 1426هـ- 2005م ص3- 7

(2) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح.د. محمد شاذلي فرهود، 1969، ص 11/1، وانظر: أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح. غازي طليمات وعبد الإله النبهان، بيروت، ط1، دار الفكر المعاصر، 1995، ص52/1

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، دار صادر، ص 72/1.

(4) أبو البقاء العكبري(616هـ) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986، ص156، وانظر: ابن جني، تح. محمد علي النجار، بيروت، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، ص35/1.

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح. د. مازن المبارك، بيروت، ط4، دار النفائس، 1982، ص 91.

(6) نجد ذلك عند محمد الأنطاكي في " المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها " بيروت، ط3، مكتبة دار الشرق، 1975، ص274.

(7) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة، 1910، ص 31.

(8) المصدر السابق 42

(9) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، القاهرة، دار غريب، 2001، ص 213.

(10) [1]- ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص 283/1.

(11) المصدر نفسه284/1.

(12) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، ط3، دار المعارف بمصر، 1966، ص 69/1، ومحمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، مصدر سابق، ص214- 215، ومحمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت، ط2 مؤسسة الرسالة 1986، ص 148- 150.

(13) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ص91.

(14) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، دمشق، ط1، دار الفكر، 1985، ص30/1- 31، من مقدمة المحقق، وانظر: 43/1- 44 منها.

(15) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ص25/1.

(16) المصدر نفسه، ص22/1 نقلاً عن مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج 32، ج4ص667، ح2.

(17) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص34/1، والجدير بالذكر أن النحو بهذا المفهوم الواسع الشامل لمختلف علوم العربية واحد من مفهومات مصطلح النحو قبل ابن جني وبعده. انظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، ط1، دار غيب، 2006، ص48- 50

(18) قال أبو عبد الله الحسن بن موسى الدينوري، في "ثمار الصناعة في علم العربية" تح. د. محمد خالد الفاضل، الرياض، ط1 جامعة الإمام،

1991، ص 134: للنحو حدان: لغوي وصناعي، فاللغوي أنه القصد إلى معرفة كلام العرب، والصناعي أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل، وكلام فصحاء العرب.، وممن توسع في دلالة مصطلح النحو فجعله يشمل مختلف علوم العربية الصبان في حاشيته 16/1، انظر: علي أبو المكارم، التعليم والعربية؛ مصدر سابق، ص 142- 143.

(19) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح. سعيد الأفغاني، دمشق، ط الجامعة السورية، 1957، ص35.

(20) ابن الأنباري، الإغراب، مصدر سابق، ص 45- 46.

(21) ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح. سعيد الأفغاني، دمشق، ط1 الجامعة السورية، 1957، ص 81.

(22) المصدر نفسه، ص143.

(23) انظر: ابن الأنباري، الإغراب، مصدر سابق، ص37- 38.

(24) انظر: المصدر نفسه، ص 44.

(25) انظر: المصدر نفسه، ص 41.

(26) انظر: المصدر نفسه، ص 48- 49.

(27) الزمخشري، المفصل في علم العربية، بيروت، ط2، دار الجيل، ص5.

(28) سعود بن عبد العزيز الخنين، طريقة الإعراب، الرياض، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ - 2006م، ص11.

(29) على أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، مصدر سابق، ص50.

(30) انظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر السابق، ص 69، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص 3/1، السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. عبد الإله النبهان ورفاقه، دمشق، ط مجمع اللغة العربية، 1986، ص 1/ 158، 170، من نافلة القول أن قطرب بن المستنير(206هـ) من القدماء، وإبراهيم أنيس من المحدثين نفياً أن يكون للعلامة الإعرابية في اللغة العربية أي دور في توضيح المعنى، ولأننا لا نقول بهذا القول، ولأن مناقشة هذه القضية استفاضت قديماً وحديثاً نكتفي في هذا الصدد بهذه الحاشية مع الإحالة إلى بعض المصادر التي عنيت بها. انظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، حمص، ط، جامعة البعث، 1988- 1989، ص117- 140، وإبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978، ص198- 274، إبراهيم السامرائي، الفعل؛ زمانه وأبنيته، بيروت، ط3، مؤسسة الرسالة، 1983، ص220- 231.

(31) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق ص2/، 402.

(32) من أساليب العرب في الإغراء بالأمر قولهم: كذب عليكم الشيء، فالشيء مغرى به، وسمع فيه الرفع وهو لغة اليمن، وهذا مما جاء فيه لفظ الخبر بمعنى الإغراء، هو ضرب من الإنشاء، كما جاء الخبر (رحمه الله) بمعنى الدعاء، وهو ضرب من الإنشاء أيضاً، وسمع فيه النصب، وهو لغة مضر، ووجه النصب سراية المعنى إلى اللفظ، لأن المغرى به مفعول في المعنى، ولكن يبقى الفعل (كذب) بلا فاعل انظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط1، مكتبة الخانجي1986، ص183/6- 187.

(33) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح. فائز فارس، ط2الكويت، 1981، ص 58/1.

(34) المصدر نفسه 228/1.

(35) انظر: عبد الجبار توامة، ورفاقه، تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، سلسلة أبحاث مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة الأغواط، ط. المطبعة العربية، ص 9.

(36) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 177- 260.

(37) الجدير بالذكر أن قولهم بالوظيفة الدلالية للعلامة الإعرابية مطلقٌ نظرياً مقيد عملياً، وهذا ما يتجلى بوضوح عند ابن جني مثلاً الذي كما نرى أقر بهذه الوظيفة، مع إدراكه الكامل لما عرف فيما بعد عند الدكتور تمام حسان بنظرية تضافر القرائن. انظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص 35/1.

(38) محمد الأنطاكي، المحيط، مصدر سابق، 288/3.

(39) ابن جني، الخصائص، 279/1، وانظر: ابن جني، المنصف في شرح تصريف المازني، تح.إبراهيم مصطفى ورفيقه، القاهرة، ط1، مطبعة البابي الحلبي، 1954، ص 131/1.

(40) المصدر نفسه 283/1.

(41) المصدر نفسه 283/1- 284، وانظر: السيوطي، مصدر سابق، ص394/2- 402.

(42) ابن جني، المنصف، مصدر سابق، 131/1.

(43) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص 279/1- 280.

(44) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تح. د. مازن المبارك وعلي حمد الله، دمشق، ط2 دار الفكر ص614- 619.

(45) البقرة 2/ 127، وآل عمران 35/3.

(46) ابن هشام، مصدر سابق، ص614.

(47) ابن السراج، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط1، مؤسسة الرسالة، 1985، ص 53/1- 54.والجدير بالذكر أن بعضهم أشار بافتعال وتكلف لا يخفيان إلى فروق بين دلالات كل من هذه التراكيب. انظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد، مصدر سابق، ص 231.

(48) يعارض بلومفيد الفرضية القائلة بأن لكل صيغة لغوية معنى ثابتاً، وأن أي اختلاف في الصيغة يطابق اختلافاً في المعنى وبالعكس، انظر: دانييل مانيس، علم اللغة، تر. عبد الرزاق الأصفر، وزميله[في] مجلة الموقف الأدبي 135 ص213، ع 136 دمشق 1982.

(49) كأبي هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية، بيروت، ط5، دار الآفاق الجديدة 1983، والجدير بالذكر أن كلام العسكري هنا مقصور على المفردات دون التراكيب، والذي نميل إليه عدم موافقة هذه الدعوى لا على مستوى المفردات ولا على مستوى التراكيب، لأن الواقع العملي لا يؤيد دعواه، والاحتجاج بأصل الوضع، وأن الحكيم لا يضع اسمين لمسمى واحد احتجاج يضعفه أن القول بأصل الوضع الذي يرتكز عليه هذا الاحتجاج مفهوم صحيح افتراضياً، ولكنه غير قابل للتحديد عملياً، إضافة إلى أن طبيعة استعمال الإنسان للغة لا تستجيب لهذا الاحتجاج المنطقي، فالحشو في اللغات عامة، على مستوى المفردات والتراكيب ظاهرة موجودة في اللغات كلها بنسب متفاوتة، وذلك بغض النظر عن أسباب ذلك الحشو. انظر: أندري ما رتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، تر. د. أحمد الحمو، دمشق، المطبعة الجديدة، 1985، ص 183- 184، وديفيد جستس، محاسن العربية في المرآة الغربية، تر. حمزة قبلان المزيني، ط1، الرياض، 1425هـ. ص 57-58.

(50) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، ط المكتبة العربية، 1976، ص 51.

(51) من هذا القبيل شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، والإفصاح في إعراب المشكل من الأبيات، لأبي نصر الفارقي.

(52) للتأويل عند النحاة كما هو معروف أسباب متعددة، وفي مقدمتها، إخضاعهم ما خرج من المدونة اللغوية العربية على أصول النظرية النحوية لهذه الأصول كما تراءت لهم، انظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض، ط1، مكتبة الرشد 1984، ص 21- 35، ومحمود حسن الجاسم، تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دمشق، ط1، دار النمير، 2007، ص 48- 60، ومحمد

عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة، مصدر سابق، ص 71- 88، ومحمد عبدو فلفل، غير المطرد في القراءات القرآنية، دمشق، ط1، دار العصماء، 3013، ص 199.

(53) عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم ورفيقه، القاهرة، ط البابي الحلبي، ص 9.

(54) انظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح. محمد عبد السلام هارون، القاهرة، ط2، مكتبة الخانجي، 1984، ص 5/146- 151.

(55) هو قوله: وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

انظر: عبد القادر البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، ص 5/144.

(56) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تح. أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، 1966، ص 1/ 89- 90.

(57) هود 11/111.

(58) أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تح. د. محمد أحمد الدالي، دمشق، ط1، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1995، ص 593/1.

(59) المصدر نفسه، ص 593/1، ح6.

(60) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 107، 485، 603، 613، ويمكن تفسير إباحة النحاة لأنفسهم إعراب النص على الوجه الشاذ بحرصهم على أن يفوتوا على الخصم فرصة الاعتراض عليهم بهذا النص، لأن التعويل على الوجه الشاذ في هذه الحالة هو ضرب من التأويل الذي يعني احتمال خلاف ما يذهب إليه الخصم، والدليل عندهم إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال، ولذلك كان تأويل النص وجهاً من أوجه اعتراضهم على الدليل النصي. انظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، مصدر سابق، ص 46- 49، ومحمد عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة، مصدر سابق، ص71- 88.

(61) الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي في النحو، تح. محمد خلف الكلوت.ماجستير. كلية الآداب. جامعة البعث 2012، ص 156.

(62) سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب1/12.

(63) انظر: أبو جعفر النحاس(338هـ) الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب(هذا باب علم ما الكلم من العربية) تح. د. حاتم صالح الضامن لِيَ] مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع16، ص122.

(64) المصدر السابق ص 122.

(65) المصدر السابق ص122.

(66) ذكر الدكتور حسن موسى الشاعر في التقديم لتحقيقه رسالة لابن هشام الأنصاري في إعراب كلمة التوحيد(لا إله إلا الله) أنه وقف للأئمة على أربع رسائل في إعرابها، واللافت أن ابن هشام انتهى إلى أن للرفع والنصب الجائزين في الاسم بعد (إلا) في هذا التركيب عشرة أوجه. انظر: ابن هشام الأنصاري، رسالة في إعراب "لا إله إلا الله " تح. حسن موسى الشاعر، المكتبة الألكترونية الشاملة ص 1، 3، 4، 17.

(67) انظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، حمص، ط4، دار الإرشاد1994ص 222/1- 226.

(68) انظر: المصدر السابق 222/1.

(69) انظر: المصدر السابق 226/1.

(70) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة العربية وصرفها ونحوها، بيروت، ط3، دار الشروق، 362/2.

(71) رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، ط1، مكتبة الخانجي، 1982، ص57.

(72) المصدر نفسه، ص 58.

(73) محمد الأنطاكي، المحيط، مصر سابق، ص1/ 297.

(74) المصدر نفسه 1/ 297، وإلى مثل ما ذهب إليه الأستاذ الأنطاكي من ضرورة الإقلاع عن إعراب هذه الأساليب ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي، انظر: إبراهيم السامرائي، الفعل؛ زمانه وأبنيته، بيروت، مصدر سابق، ص80.

(75) ذكر القفطي في " إنباه الرواة " 375/2 عن عيسى بن عمر الثقفي (149ه) أنه(وضع كتابه على الأكثر، وبوَّبه وهذَّبه، وسمَّى ما شذَّ عن الأكثر لغاتٍ) ونسب الزبيدي في " طبقات النحويين واللغويين " ص 39 إلى أبي عمرو بن العلاء(154هـ) قوله(أحمل على الأكثر وأسمِّي ما خالفني لغاتٍ) وقد نبه سيبويه على ظاهرة الشذوذ في العربية غير مرة، بل عقد للشاذ بعضاً من أبواب كتابه، انظر: سيبويه، مصدر سابق، ص 3/1، 2/ 114- 115، 3/ 339، 368، 458، 4/ 7- 9، 184، 424، 430، 477، 481- 484، ومحمد عبدو فلفل، ما لم يطرد في قواعد النحو الصرف، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق، ص16، 34- 37، وقد غدا الإقرار بالشذوذ في اللغة العربية أصلاً من الأصول عند النحاة، لذا نرى ابن السراج (316هـ) يقول في " الأصول في النحو" 56/1- 57: اعلم أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطَّردَ في جميع الباب لم يُعْن بالحرف الذي يشذُّ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يُستعمل في كثير من العلوم، ولو اعْتُرِضَ بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم.

(76) انظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، حلب، ط جامعة حلب، 1994، ص 14.

(77) المرجع السابق 12.

(78) انظر:جان جاك لوسركل، عنف اللغة، تر. د. محمد بدوي، بيروت، ط2، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 83.

(79) انظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 33.

(80) انظر: فردي نان دوسوسير، "محاضرات في الألسنية العامة" ص 160- 161 تر. د. جوزيف غازي ومجيد نصر، ط1 جونية - لبنان 1984.

(81) ديفد جستس، محاسن العربية في المرآة الغربية، مصدر سابق، ص 131.

(82) أندري مارتينيه، وظيفة الألسن وديناميتها، تر. نادر سراج، بيروت، ط 1، دار المنتخب العربي، 1996 ص95.

(83) جان جاك لوسركل، عنف اللغة، مصدر سابق، ص 90.

(84) محمد نجيب سمير اللبدي، مرجع سابق، ص148.

(85) سعود بن عبد العزيز الخنين، طريقة الإعراب، مصدر سابق، ص5، علماً أن هذا الكلام للدكتور تركي العتيبي في تقديه لهذا الكتاب.

(86) المصدر السابق، ص 8.

(87) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص582، ومحمد الأنطاكي، المحيط، مصدر سابق، ص293، ومحمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، القاهرة، ط1، دار غريب، 2008، ص149.

(88) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص 7.

(89) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات، مصدر سابق، ص 149.

(90) [1]- انظر: عبد الجبار توامة، ورفاقه، مصدر سابق، ص60، 136، 166.

(91) الأعراف7/ 186.

(92) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ص 90/3- 91.

(93) المصدر السابق، ص 80/2.

(94) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد، مصدر سابق، ص133.

(95) الحقيقة أن النحاة عرضوا لهذه الخصوصية وبينوها. انظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص 105/3، 331. وما أريده أن تبعات

نظرية العامل الشكلية زاحمت الاهتمام بالمعنى في تفكير النحاة منذ وقت مبكر بمناكب عريضة، لذلك نرى سيبويه مثلاً يسمي الاسم المنصوب على المعية، تسميتين، تسمية عاملية شكلية، وهي(المفعول به) وذلك تعبير عن كونه معمولاً لما قبله من فعل أو نحوه، وتسمية دلالية معنوية، وهي (المفعول معه) وذلك توضيح لوظيفته النحوية الدلالية. قال(هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به..... وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلهاَ لرضعها، إنما أردتَ: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تركت الناقةُ مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها) الكتاب ص 297/1.

(96) يدرك المعني بالبحث النحوي أن أئمة العربية تعاملوا مع ما عرف لديهم بالعامل وكأنه موجِد حقيقي ذو طابع عقدي أو فيزيقي عضوي، بينه وبين أثره تلازم عضوي، يقتضي وجود أحدهما بالضرورة وجود الآخر، والحقيقة الواقعية الوصفية أن ما يستدعيه العامل من أثر صوتي فيما يعرف بعمل العمل لا يعدو في الأصل أن كان عادات نطقية، تسهم في توضيح المعنى، ثم غدا قواعد أو قوانين على أيدي النحاة بعد تقعيدهم للعربية. لذا يقول الدكتور السيد أحمد عبد الغفور في معرض بيانه لأثر العرف في التقنين عامة (**أظهر ما تكون الأعراف أثراً في التقنين، ذلك أن المقنَّن محصور في حدودٍ، أرسى قواعدها العرفُ**) التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، الإسكندرية، ط دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 78.

وهذا يؤنس بأن عمل العامل على التسليم بوجوده ليس ذا طبيعة حتمية، إن هو إلا عادة نطقية غلبت مجتمعياً، فتحولت إلى قانون لغوي بفعل التقعيد، لذا يحسن أن يقتصر في نسبة هذا العمل إلى ذلك العامل إذا كان ما يعرف بالمعمول قابلاً للاستجابة لعمل ذلك العامل، أما إن كانت طبيعته لا تسمح بذلك كأن يكون جملة، أو فعلاً ماضياً بعد أداة شرط جازمة فالواقعية والبعد عن الإعراب التحكمي يقتضيان التوقف عن البحث عن عمل لهذا العامل، ذلك أن البحث عن العوامل، أو المعمولات المفترضة تبعات سلبية للحتمية المزعومة في أصول نظرية العامل كما صوَّرها أو تصوَّرها النحاة، مما جعل نحوياً تقليدياً كعباس حسن صاحب(النحو الوافي) يرى هذه النظرية من مثالب النحو العربي، وذلك حين جعل العامل من مشكلات هذا النحو، فقال (ومما له اتصال وثيق بالمشكلات السالفة مشكلة أخرى واضحة الأثر في تقعيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها على المسائل النحوية البحتة، بل تجاوزها...إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرفيع، أعني بها مشكلة العامل) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، ط2، دار المعارف بمصر، ص 196. أما الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، فقد وضح عملياً ما ترتب على نظرية العامل في النحو العربي من توسيع للخلاف بين النحويين، وانشغالهم عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، وافتراضهم بعض الأساليب، وإقحامهم على اللغة مسائل غير لغوية، والقول بالحذف والتقدير والتأويل، وبالإعرابين المحلي والتقدير. انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، مصدر سابق، ص 176- 189. وقد انتهى الدكتور حماسة بعد عرضه تبعات نظرية العامل هذه إلى القول(إذن العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن في كتب النحو العربي عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه) المصدر السابق، ص201.

❑❑

أسماء في الذاكرة ..

ـ العلامة عبد الله العلايلي.. رجل الإنجازات والمشاريع الكبرى. .. إسماعيل الملحم